

كتاب حول:

الازمة الصومالية أبعادها التاريخية

وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية



الجزء الثالث

بارقة أمل في نفق الازمة الصومالية

بعد سقوط نظام الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991، لم يذق الصومال طعم السلام، والأمن، والاستقرار، بقدر ما بات ضحية صراعات جهوية وفئوية غرست طعنة ناحرة في روح وقلب والكيان الوطني الصومالي الواحد والموحد، هذا مما فتح الطريق على مصراعيه في وجه تفارخ وتوالد حركات طفيلية عسكرية غدت معروفة بـ " أمراء الحرب " لا تمثل إلا نفسها ومدفوعة بدوافع شهوة

السلطة المطلقة والمنفلتة من أي ضابط وطني، وقيد سياسي، وواعز أدبي أو أخلاقي، ومحكومة بسطوة التسلط على المواطن العادي.

وفي ظل هذه المعطيات لا غرابة إذا أضحى الصومال عامة ومقديشو خاصة مسرحا لعريضة ميليشيات " أمراء الحرب " الذين ومنذ عقد ونصف عقد التي أغرقت البلاد في مستنقع الفوضى الشاملة على جميع الصعد، مطلقة لنفسها عنان ممارسة القتل من اجل القتل، والاغتصاب، والخطف، والسلب والنهب لممتلكات المواطنين، وتدمير مؤسسات ومقومات اقتصاد الصومال، علاوة على تناوبها في بسط سيطرتها على ما تبقى من مطار مقديشو الدولي وموانئ البلاد مثل مقديشو، وميركا، وكيسمايو... الخ.

هذا المناخ السياسي كان وراء بروز الحركات الاسلامية السياسية والعسكرية في الصومال، ومن بين تلك الحركات ظهرت " المحاكم الاسلامية " لأول مرة في تاريخ المسرح السياسي الصومالي القديم والحديث والمعاصر. ففي بداية الامر، كانت " المحاكم " معزولة عن بعضها، وحاولت في عام 1994 التنسيق فيما بينها من دون جدوى، ولكنها في عام 2006 استطاعت 11 " محاكم " تشكيل " تحالف المحاكم الاسلامية " الذي جمع القوى الاصلاحية والمحافضة والجهادية المتطرفة. وتمكن هذا " التحالف " في توفير نوعا من الامن والاستقرار في العاصمة وما حولها، وتبنى طروحات اسلامية، بعيدة عن الروح الاتنية والقبلية. هذا مما جعله يحظى بدعم من المواطنين والتجار الذين التقوا حوله، وقدموا له جميع انواع المساعدات. وان الوحدات التابعة تحالف المحاكم الاسلامية التي كانت تتفادى الدخول في مواجهة مباشرة مع " امراء الحرب "، لم تتردد بعد توحيد صفوفها في خوض معارك شوارع طاحنة ضد ومليشيات " أمراء الحرب " والتي دارت رحاها في قلب وضواحي العاصمة الصومالية مقديشو، وذلك على مدى ما يربو على أربعة اشهر، استخدمت خلالها

مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، والرشاشة والخفيفة. وذهب ضحية هذه المعارك الدموية مئات من المواطنين الأبرياء الصوماليين الأبرياء، أحكمت وحدات " تحالف المحاكم الإسلامية " قبضتها على مقديشو في السادس من يونيو 2006، ثم واصلت ملاحقتها لفلول " أمراء الحرب " في إقليم شبيلي الاوسط، وتحديدا في مدينة جوهر ، الواقعة 90 كيلومترا شمال مقديشو، واخرجتهم منها بعد هزيمتهم وتسليم بعضهم، وهروب بعضهم الآخر الى أثيوبيا والى بعض السفن الحربية الأمريكية المرابطة قبالة الشواطئ الصومالية في المحيط الهندي

### هروب واستسلام " أمراء الحرب "

قد يبدو للوهلة الاولى بانه حقا لأمر عجيب وغريب للغاية تقديم إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في دعم " أمراء الحرب " وتأطيرهم في 18 فبراير 2006 تحت مظلة ما بات يعرف لحين من الوقت بـ " تحالف ارساء السلام ومكافحة الارهاب " والذي شمل عدد من الوزراء في الحكومة الفيدرالية الانتقالية برئاسة العقيد عبد الله يوسف والذي كانت كل من واشنطن واديس ابابا تعتبرانه في وقت من الأوقات زعيم أمراء الحرب في إقليم البونت لاند، وذلك قبل ان تنعكس الحسابات وتتغير المعادلات في كبد الرمال الصومالية السرمدية التحرك والتقلب. ونذكر من بين الوزراء والذين هم ايضا امراء الحرب الذين انزلقوا في المخطط الامريكي - الاثيوبي قبل ان يراجعوا حساباتهم ويعودوا الى صوابهم، كل من محمد قينار أفرح، وزير الامن الوطني، وموسى سودي يلحو، وزير التجارة، وعمر محمود محمد، وزير الشؤون الدينية، وبوتن عيسى علن، وزير تأهيل وتدريب الميليشيات، وباري أدن شير، وزير التعمير واعادة البناء.

ولكن المذهل حقا في الأمر ان الادارة الامريكية كشفت ليس مداورة فقط وانما بصورة مباشرة ايضا وقوفها ودعمها لـ " امرء الحرب " المنضوين تحت مظلة "تحالف ارساء السلام ومحاربة الارهاب" من دون تردد وبلا حرج، زاعمة بان استراتيجيتها في منطقة القرن الافريقي عامة وفي الصومال خاصة تهدف الى "محاربة الارهاب"، وعليه فلا غضاضة من توظيف " امرء الحرب " في الحرب ضد "العناصر الارهابية" التي تدعي واشنطن انها وجدت الملاذ الآمن في الصومال. وبايجاز شديد ان سياسة امريكا ما قبل وبعد الحرب الباردة ما زالت تعتمد على القاعدة المكيفيلية المعروفة، أي الغاية تبرر الوسيلة. وهكذا اذا عرف السبب بطل العجب. و سنرى في الحلقة الثالثة من هذه الدراسة بان المسلة ليست بهذه البساطة بقدر ما هي من التعقيد والتداخل والتشابك. ويعزى ذلك الى وجود ثمة غايات اخرى وراء غاية محاربة الارهاب الامريكية الرسمية المزعومة، على غرار لعبة العرائس الروسية.

والمهم هنا إبرازه ليس تمويل وتسليح ميليشيات " أمراء الحرب من قبل الإدارة الرئيس جورج بوش، ومن السلطة الأثيوبية السابقة التي كانت تسرح وتمرح وتعربد في الساحة الصومالية تنفيذا لأجندتها الخاصة واذعانا ورضوخا للسياسة الامريكية في القرن الافريقي على وجه العموم وفي الصومال على وجه الخصوص . وسيتم بلورة هذه القضية في الحلقة التالية. وانما الأهم هو اندحار وفرار واستسلام أمراء الحرب ومليشياتهم وانتصار قوات " تحالف المحاكم الإسلامية " عليهم بالرغم من عدم حصولها على مساعدات خارجية أو دولية تذكر.

وتجدر الملاحظة هنا بان غالبية مليشيات " تحالف ارساء السلام ومكافحة الارهاب " سلمت اسلحتها لـ " تحالف المحاكم الاسلامية ". فعلى سبيل المثال سلمت المليشيات التابعة لوزارة التجارة، موسى سودي يلحو في 15 يوليو " عددا من قطع المدافع الارضية، وراجمات الصواريخ، ومدافع ارض جو والهاون، وكذلك عشرات من العربات المسلحة التي تعرف محليا بـ"تكنيكو" بناء على ما اوردته جريدة " الشرق الأوسط " اللندنية، الصادرة في 16 يوليو 2006، وهذا غيض من فيض.

### اسباب انتصار تحالف " المحاكم " على تحالف " امراء الحرب "

والسبب في غاية البساطة والأهمية، ألا وهو إن سكان مقديشو سئموا الحياة تحت مناخ القتل، والاقتيال، والاغتيالات، والخوف والذعر، والخطف، والنهب والسلب، والدمار، والتهديد وابتزاز على مدى خمس عشرة سنة من سيطرة ميليشيات " أمراء الحرب" على العاصمة الصومالية، وكان هاجسهم الوحيد العثور على ألف وسيلة ووسيلة للتخلص من جحيمهم. وضمن هذا السياق الصومالي التاريخي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي ظهرت رويدا رويدا على بساط الساحة الصومالية ظاهرة " تحالف المحاكم الإسلامية "، التي أمست تعالج قضايا المواطن الصومالي اليومية والحيوية، وعليه فلا غرو إذا ذاع صيتها، وامتد نفوذها، والتف سكان مقديشو حولها، وفي زمن قياسي للغاية تحولت الى قوى سياسية مؤهلة لمنافسة بل ولمقارعة أيضا " أمراء الحرب ".

وبحكم ان سيكولوجية " أمراء الحرب " محكومة بمنطق الانفراد بإدارة مقديشو بصورة فوضوية بما يخدم مصالحهم الآنية والأنانية، وبدعم السماح لأي قوى سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية أو حتى دينية أن تزاحمهم أو تشاركهم أو تنافسهم

في إدارة شؤون العاصمة، فكان من الطبيعي أن تنشب مواجهة عسكري مفتوحة وشاملة بين مليشيات " أمراء الحرب " ووحدات "تحالف المحاكم الإسلامية ". وكانت مليشيات " أمراء الحرب " وواشنطن وأديس أبابا والسواد الأعظم من المتابعين عن كثب هموم وشؤون الصومال تتوقع إحراز انتصار سهل وساحق على قوات " تحالف المحاكم الإسلامية "، ولكن رياح موازين القوى هبت بما لا تتحمله سفينة " أمراء الحرب " المتهالكة والمتداعية، ولم تسعفها مساعدات العم سام والوياني من الغرق في يم مقديشو، فهرب طاقمها الى كل الاتجاهات برا وبحرا الى اديس ابابا أو واشنطن، بعدما استسلام من استسلم.

ولا يكمن السبب وراء الانتصارات العسكرية المتلاحقة التي سجلتها قوات "تحالف المحاكم الإسلامية " على مليشيات " أمراء الحرب " في تهافل المساعدات الخارجية عليها كما تصور ويتصور البعض أو كما أوحى ويوحى البعض الآخر. في حقيقة الأمر، ان هناك ثمة عوامل ذاتية موضوعية حسمت معارك مقديشو الدموية والمدمرة لصالح وحدات " تحالف المحاكم الإسلامية " وهذه العوامل وهى:

1 . وقوف سكان مقديشو ضد " امراء الحرب " الذين عاثوا في العامة الخراب والفساد، ونشروا الفوضى والرعب، ومارسوا السلب والنهب، ولم يكفوا عن الخطف والقتل والاغتيال.

2 . دعم أعيان المدينة لـ " المحاكم " لكونهم ارادوا التخلص من القبضة الحديدية التي احكمها عليهم " امراء الحرب " منذ عقد ونصف عقد، زاجين بوطنهم في اتون أزمة بنيوية أدت الى انهيار الدولة الصومالية.

3. تضامن وتعاضد رجال الاعمال في العاصمة الصومالية مع " المحاكم ". ويبررون ذلك قائلين بأنهم باتوا الآن يتنفسون الصعداء بعد ما زاح كابوس " أمراء الحرب والرعب " عن صدر مقديشو خصوصا وربما عن الساحة الصومالية عموما. ويردفون على ذلك قولهم منذ عام 1991 ولغاية خروج وهروب " أمراء الحرب " من مقديشو في يونيو 2006 لم يكن بمقدورهم ممارسة ما تيسر من النشاطات التجارية في مقديشو، التي تحولت الى أطلال، من دون خوف على حياتهم، وعدم الاطمئنان على ممتلكاتهم، هذا من دون الحديث عن الابتزاز اليومي الذي كان يمارسه بحقهم " أمراء الحرب " من دون هدنة أو هواده . هذا علاوة على ائثال كاهلهم بالضرائب والاتاوات التي لا بداية لها ولا نهاية.

4. بعض " امراء لحرب " لم يكونوا مقتنعين لا بجدول و لا بجدوى الحرب ضد " تحالف المحاكم الاسلامية "، فيما انصرف البعض منهم الى شؤونهم الخاصة بعد حصولهم على الاموال التي صرفتها عليهم الادارة الامريكية بواسطة مكتب جهاز وكالة استخباراتها " السي. أي أي " في نيروبي بكينيا، حسبما تفيد التقرير الامريكية ذاتها.

5. الدعم الامريكي المباشر وغير المباشر لـ " امراء الحرب " أثار مشاعر المواطن الصومالي وسخطه، وأيقظ ذكريات مريرة قديمة، وشكل أحد العوامل التي دفعت سكان مقديشو على التضامن مع قوات " تحالف المحاكم الاسلامية ".

6. فشل او عجز الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية برئاسة العقيد عبد الله يوسف منذ حوالي عامين في معالجة ازمت الصومال المزمنة ووضع اللبنت الاولى على اقل تقدير للدولة الصومالية الموحدة التي يحلم بها ويتطلع اليها

المواطن الصومالي، وذلك على غرار فشل وعجز الحكومة الصومالية الانتقالية بقيادة عبد القاسم صلاّد حسن في نظر عدد من المحللين السياسيين الصوماليين.

7 . الانطباع الجيد الذي تولّد لدى سكان مقديشو فيما يخص سبل إدارة "المحاكم" للشؤون الحياتية اليومية بمسؤولية وقدرة واقتدار، وفي مناخ مفعّم بالأمن والاستقرار النسبيين مقارنة مع الوضع العام الذي كان سائدا حينذاك في مقديشو.

8 . الروح الانضباطية والتنظيمية التي تحلت بها قوات "المحاكم الإسلامية" في المناطق التي تديرها البعيدة كل البعد عن الفوضى والانفلات اللذين عما البلاد منذ عدة سنوات من حرب "امراء الحرب" العنيفة التي تمرق الصومال في وحلها.

9 . الاستراتيجية العسكرية المحكمة والناجعة التي تم تطبيقها في محاصرة ومحاربة مليشيات "امراء الحرب" التي اربكت كل خططهم ومخططات الإدارة الأمريكية والسلطة الويانية.

### أجنحة "المحاكم الإسلامية"

الصوماليون مسلمون بنسبة تكاد تقارب المائة في المائة وذلك منذ القرن التاسع الميلادي، والإسلام في الصومال ومنذ بداياته الأولى قائم على روح المحبة، والتأخي، والتسامح، والتعاقد في السراء والضراء، بعيد كل البعد عن روح العنف، والكراهية، والبغضاء، وذلك على غرار الديانات الأخرى من مسيحية ويهودية وبوذية وطوطمية... الخ. وان الطريقة الصوفية "القادرية" هي الأوسع انتشارا تاريخيا بين معشر الصوماليين بجانب "انصار السنة" و "جماعة التبليغ والدعوة" و "الحركة الإصلاحية الإسلامية" هذا ودون نسيان الإشارة الى "حركة الاتحاد الإسلامي" التي ظهرت في نهاية الثمانينيات وشكلت قطيعة راديكالية مع الحركات الإسلامية



الصومالية السابقة باعتبارها لم تدمج الدين والسياسة وحسب، بل انه تبنت ايضا العمل العسكري، وهكذا شكلت ظاهرة جديدة في الساحة الصومالية دينيا وسياسيا وعسكريا بجميع المقاييس. هذا علاوة على ان " حركة الاتحاد الاسلامي " الصومالي اسوة بسائر الحركات الاسلامية او الاسلاموية لم تطرح نفسها كقوى اثنية او اقليمية او عشائرية، بالعكس فإنها تركز على قاعدة وطنية عريضة، ويرجع ذلك الى خلفيتها الايديولوجية الدينية.

وان " تحالف المحاكم الاسلامية " الذي يدرج في السياق العام للحركة الاسلامية في الصومال، تأسس على خلفية انهيار الدولة الصومالية في عام 1991، وتحول البلاد الى ساحة حروب اهلية جهوية وفئوية وعشائرية مفتوحة ومجنونة. وعلى مدى عقد كامل من عام 1991 الى عام 2001 مرت " المحاكم الاسلامية " بعمليات مد وجزر من ناحية، وبالعامل فوق وتحت الارض من ناحية اخرى، الى ان تم ادراج بعض عناصرها القيادية من قبل الادارة الامريكية الراهنة في قائمة "الارهابيين الدوليين" الذي يشكلون جزءا لا يتجزأ من " تنظيم القاعدة " الذي كان يقوده أسامة بن لادن.

وبصرف النظر عن هذا وذاك، فان الامر المهم هو ماذا يريد حقا " تحالف المحاكم الاسلامية " وما هي اجندته. للإجابة على هذا السؤال وذاك التساؤل، فان الباحث لا يحتاج الى عناء كبير لقراءة ما بين سطور تصريحات ومقابلات قادة " المحاكم " وادبيات تنظيمهم، وانما مجرد رصدها يكفي للوقوف على تلك الاجندة، بدليل انهم يقولون:

1 . لا ننوي اطلاقا فرض نظام حكم اسلامي في الصومال يكون طبق الاصل لنظام طالبان في افغانستان.

- 2 . لا نسعى لفرض دولة اسلامية، فشكل النظام امر متروك للشعب الصومالي لكي يختار نظاما فيدراليا أو مركزيا.
- 3 . لا نريد ان يتحول الصومال الى ملاذ امن للإرهابيين، ولا نشاطر اهداف ووسائل المجموعات التي ترعى الارهاب وتدعمه.
- 4 . الانتفاضة الشعبية التي فجرها الشعب الصومالي هي صومالية قلبا وقالبا، ولا علاقة له سواء بـ "القاعدة" أو بأسامة بن.
- 5 . نكافح في سبيل اعادة السلام، والوثام، والامن، والاستقرار في الصومال.
- 6 . نسعى لتأسيس دولة موحدة تكفل التعايش السلمي بين كل الصوماليين، ويسودها العدل والمساواة وحرية التعبير.
7. بعد حل مشاكل الجنوب سنصل الى صيغة سياسية ما مع البونت لاند وصومالي لاند، بحكم ان وحدة الصومال حقيقة تاريخية معترف بها اقليميا ودوليا.
8. نؤمن بالتكامل الاقتصادي لمنطقة القرن الافريقي.

### موقف " تحالف المحاكم الاسلامية " من واشنطن

اذا كانت الادارة الامريكية تعتبر " المحاكم الاسلامية " حركة ارهابية وربية تنظيم " القاعدة "، وبالمقابل ترى " المحاكم " ان:

اولا: ان الولايات المتحدة الامريكية في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن تستهدف الجماعات الاسلامية المعتدلة تحت ذريعة محاربة الارهاب.

ثانيا: " القاعدة " غير موجودة في الصومال سواء كتتنظيم أو كأشخاص على عكس المزاعم الامريكية الرسمية.

ثالثا: تعتمد الادارة الامريكية على الاكاذيب التي تروجها لها الحكومة الاثيوبية التي تدعي هي الاخرى محاربة الارهاب المزعوم في الصومال كحجة باطلة ومكشوفة في نفس الوقت للتدخل في شؤون الصومال الداخلية.

رابعا: الامريكيون يحاربونها سياسيا واقتصاديا وفي كل الميادين، وطائراتهم الحربية تحلق فوق اجواء الصومال ليلا ونهارا، والسفن تحاصرها بحرا، ويريدون من " المحاكم " ان نقول لهم تحت امرك يا سيدي. وهذا لن يحدث ابدا.

خامسا: الحرب الامريكية على الارهاب ليست حربا أمنية، فهذه التسمية المطاطة غدت ادارة الامريكية الرئيس جورج بوش تلصقها على كل شخص أو جماعة غير مرغوب فيها امريكا لحسابات لا علاقة لها بالإرهاب من قريب أو بعيد.

### الاعتراف المتبادل بين " المحاكم " والحكومة الفيدرالية الانتقالية "

بعد انتصار قوات " تحالف المحاكم الاسلامية " على مليشيات امراء الحرب المنضوية تحت مظلة " تحالف ارساء السلام ومكافحة الارهاب " المدعوم من طرف الادارة الامريكية والحكومة الاثيوبية، غدت "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" تخشى نفوذ وبأس ودور " المحاكم " التي تحظى بدعم شعبي لا نظير له منذ امد مديد في الصومال، وتعتبرها منفسا جادا وخطيرا ليس في مقديشو وحسب، بل في عموم الاقاليم الصومالية. وهنا ايضا تكمن مخاوف واشنطن واديس ابابا من قيام سلطة وطنية صومالية مستقلة قادرة على خلط الاوراق في منطقة القرن الافريقي من ناحية، ومؤهلة على لعب دور لا يستهان به في قلب موازين القوى رأسا على عقب من ناحية ثانية، واحباط الاستراتيجية الامريكية - الاثيوبية في هذه البقعة من القارة السمراء من ناحية ثالثة.

لقد تم اللقاء الاول بين " تحالف المحاكم الاسلامية " و " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " في الخرطوم بتاريخ 22 يونيو 2006 تحت اشراف السودان وجامعة الدول العربية، على اثر فرض " المحاكم " ذاتها وتحولها الى رقم اساسي لا يمكن تجاوزه في المعادلة الصومالية الصعبة والبالغة التعقيد، والدائمة الحركة، والسريعة التبدل، والفجائية التغير ايضا. وبعد مناقشات مستقاضة اتفق الطرفان على البنود المحورية التالية:

- 1 . الاعتراف المتبادل بين الطرفين.
  - 2 . عدم استخدام القوة ضد بعضهما البعض.
  - 3 . الكف عن الحملات الاعلامية المضادة.
  - 4 . الشروع في مفاوضات مباشرة من دون قيد وشرط مسبقين.
  - 5 . تقديم مجرمي الحرب الى المحكمة.
  - 6 . اقرار الطرفين بوحدة الصومال بلدا وشعبا.
- هذا الاتفاق اكسب " تحالف المحاكم الاسلامية " الاعتراف الدولي من جهة، واضفى عليها طابع الشرعية السياسية من جهة اخرى، باعتبارها قوى صومالية اساسية يجب التعامل معها من الان وصاعدا لحلحلة وحل ازمات الصومال المزمنة والمتشعبة والمتعددة الابعاد.

ولم يتوصل الجانبان الى اتفاق بشأن ثلاث قضايا اساسية وهى:

- 1 . رفض تدخل القوات الدولية في الصومال. ففي الوقت الذي تلح " الحكومة الفيدرالية على قدوم قوات دولية الى الصومال لمساعدتها على بسط الامن والسلام والاستقرار، فان " تحالف المحاكم الاسلامية " تعتقد ان بإمكان القوات الدولية ان تأتي الى الصومال عندما كان " امراء الحرب " يسرحون ويمرحون ، وحينما كانت

الفوضى ضاربة اطنابها في البلاد. ولكن الان وبعد عودة الامن والاستقرار، وسيادة الأمان والسلام، فلا يوجد ثمة مبرر موضوعي لقدوم قوات دولية الى الصومال. وتذهب " المحاكم " ابعده من ذلك في معارضتها للقوات الدولية بقولها انها اذا اتت الى البلاد ستخلق مشاكل اكثر مما ستحل، وان الامثلة على ذلك عديدة وفي غير قارة.

2. الابقاء على قرار مجلس الامن الدولي رقم 733 والصادر في 23 يناير 1992 والقاضي بفرض حظر دخول الاسلحة والمعدات العسكرية الى الصومال. تسعى " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " الى الغاء هذا القرار بهدف الحصول على الاسلحة بصورة رسمية، وذلك لكي تعزز موقفها العسكري الضعيف، وتتصدى بحزم وحدة لمن يهدد بقاؤها، وذلك قبل شروعها في بسط نفوذها على الجزء الجنوبي من البلاد في المرحلة الاولى على الاقل. وعلى عكس ذلك، فان "تحالف المحاكم الاسلامية" تطالب بإبقاء قرار مجلس الامن الدولي المعني للحيلولة دون اغراق البلاد بمختلف انواع اسلحة الدمار، لا سيما من قبل اعداء الامة الصومالية، واعداء المشروع الوطني الصومالي، واعداء قيام دولة صومالية واحدة وموحدة.

3 . إعادة النظر في هيكل الدولة بغية تدارس كيفية إشراك " المحاكم " في أعمدها الأساسية .

### خصائص الاخوة -الاعداء

تكاد القواسم المشتركة بين "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" و"تحالف المحاكم الاسلامية" تكون محدودة للغاية، هذا مما جعل بعض الباحثين الصوماليين وكثيرين سواهم يقولون ان أي اتفاق بين الطرفين لا يمكنه الاستمرار طويلا ، وعليه فإما هو اتفاق

تكتيكي لا يدوم اكثر من الفترة الزمنية المطلوبة لترتيب البيت الداخلي، أو وفي احسن الاحوال وافضلها يصب في تنظيم انتخابات وطنية تؤهل الشعب الصومالي ليقول كلمته الفاصلة في القوى السياسية التي يرجح كفتها على حساب اخرى. ولكن المشكلة كل المشكلة تكمن في ان الظروف الصومالية السياسية والعسكرية والامنية والاجتماعية والاقتصادية غير مواتية على الاطلاق لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في جميع ارجاء الصومال بما فيه بطبيعة الحال الصومالي لاند والبونت لاند، وهذه قضية اخرى، فما يهنا الان هو تسليط الاضواء على نقاط التقاطع الراديكالية بين " المحاكم " و " الحكومة ". وهذه النقاط الاساسية هي:

1 . تشكلت " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " في 2004 بعد مداوات ماراثونية في نيروبي دامت عامين، بينما تأسس " تحالف المحاكم الانتقالية " في داخل الصومال. وهذه المسألة وان لم تكن حاسمة في حد ذاتها، فإنها وبالضرورة تنطوي على قدر كبير من الاهمية والدلالة.

2 . تركيبة " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ارتكزت على التركيبة الاثنية الصومالية، فعلى سبيل المثال ان رئيس الحكومة الكولونيل عبد الله يوسف ينتمي الى عشيرة الماجرتين الدارودية، في حين رئيس الوزراء، علي محمد جيدي ينحدر من عشيرة الهوية وقس على ذلك فيما يخص سائر الحقائق الوزارية الاخرى. واذا علمنا بان التحالفات الاثنية والعشائرية في المسرح السياسي الصومالي تتلاشى بنفس السرعة القياسية التي تجلت فيها، وهذا لا يعني التشكيك فيها، ولكن وفي كل الاحوال لا يمكن الركون اليها. وبالمقابل فان " المحاكم " وكما يدل اسمها فإنها عبارة عن تحالف بين "محاكم" نشأت في وسط معمعة الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقها "امراء الحرب" على مدار عقد ونصف عقد، أي منذ سقوط

نظام الجنرال سياد بري وتزامن ذلك مع انهيار الدولة الصومالية في 26 يناير 1991. ولا يفهم مما تقدم بان " المحاكم " هي نسخة طبق الاصل، وان قاداتها سواء كان الشيخ حسن طاهر عويس ، رئيس مجلس شورى " المحاكم الاسلامية " أو رئيس مجلسها، الشيخ شريف شيخ احمد، يؤكدون بوجود ثمة تباين في معالجة بعض القضايا الفرعية اليومية، وانهم يعملون بجهد حثيث لخلق تناغم وتجانس بين مختلف " المحاكم " الاسلامية في الصومال. واذا كان البت يسيرا في المسائل الفرعية والاجتهادية، إلا انها شديدة التعقيد في حالة استنادها الى مرجعية صوفية أو وهابية أو جهادية أو وسطية، هذا اذا ما استبعدنا " القاعدية او البن لادنية " .

3. في الوقت الذي حذت فيه " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " باعتراف دولي واسع النطاق من ناحية وبدعم شعبي صومالي محدود للغاية، يلاحظ بان " تحالف المحاكم الاسلامية " يحظى بسند شعبي كبير للغاية، وباعتراف دولي في غاية المحدودية.

4 . الجناح العسكري الفسيفسائي لـ " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " هش ويفتقد التنظيم والانضباط مقارنة مع قوات " تحالف المحاكم الاسلامية " القوية والمنظمة والمنضبطة. والى ذلك، فان هناك ثمة تعاطف مع " المحاكم " في صفوف الوحدات العسكرية " الحكومية "، بدليل ان في 19 من يوليو 2006 تخلى زهاء 150 من جنودها والتحقوا بقوات " المحاكم " المتواجدة في بلدة بور هبكة الواقعة على بعد 35 كيلومترا من مدينة بيداوه.

5. تواجد " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " لا يتعدى حدود مدينة بيداوه عاصمة اقليم باي، واتي تقع 244 كلم شمال غرب مقديشو، في حين " تحالف المحاكم الاسلامية " كان له حضور مشهود ليس في معقله مقديشو فقط، بقدر ما بات يمتد نفوذه الى كل من جوهر 90 كيلومترا شمال العاصمة الوطنية، وبيداوه الواقعة 250 كيلومترا

شمال غرب مقديشو ومدينة بيدوين عاصمة اقليم حرين المتاخم للحدود الاثيوبية، وتقع تلك المدينة على مسافة 340 كيلومترا من مقديشو. وتفيد مصادر اعلامية مختلفة بان " المحاكم " لها انصار في جميع الاقاليم الصومالية بما فيها الشمالية.

### تهديدات اثيوبيا بالتدخل في الصومال

ازاء انتشار شرارة " المحاكم الاسلامية " في هشيم المجتمع الصومالي برمته، غدت ترتعد فرائص النظام الاثيوبي الذي كان حتى الامس القريب يتحدث على لسان رئيس وزرائه ملس زيناوي عن " حق أثيوبيا في الدفاع عن الذات "، ولكن الآية تغيرت جذريا بعد ذلك. فلم تعد السلطة الويانونية في اديس ابابا تتحدث عن "الدفاع عن النفس " بقدر ما امست تهدد بالتدخل العسكري المباشر في الصومال ليس للذود عن الذات وانما لحماية " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " من السقوط في حالة تعرضها لهجوم عسكري مباغت من قبل قوات " تحالف المحاكم الاسلامية". فصرح وزير الاعلام الأثيوبي، برهان هيلو، لوكالة الاسوشيتد بريس في 19 يوليو 2006 " لدينا مسؤولية الدفاع عن الحدود وعن الحكومة الصومالية . وسوف نسحقهم " ويفهم من ذلك وفق ما افادت وكالة الانباء الكندية في 19 يوليو 2006 ايضا "بان اثيوبيا اعربت عن استعدادها لغزو الصومال " وسحق قوات " تحالف المحاكم الاسلامية " . ولكن السؤال كل السؤال الذي يطرح ذاته وبإلحاح هو، ماذا تريد اثيوبيا حقا من الصومال. وهل لدى أثيوبيا اجنده خاصة بها أم انها تحولت الى شرطي الادارة الامريكية في منطقة القرن الافريقي، وانها تحاول ان تلعب دورا تأمريا على مصير شعوب هذا البقعة من القارة السوداء خدمة وطاعة لواشنطن في سياق سياسة خذ



وأعط الضالعة فيها السلطة الويانية التي بالحديد والنار في اثيوبيا على مدى 27  
سنة كاملة 1991 - 2018.